

- ١ - تحيط علماً مع التقدير بالوصيات الواردة في تقرير الأمين العام :
- ٢ - تلاحظ باهتمام اقتراح المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية^(٤) بإجراء دراسة عن هيكل التصنيع العالمي من خلال المنظور الطويل الأجل على سبيل الإسهام في التقييم الشامل للتنمية الصناعية في البلدان النامية واحتياجاتها إلى هذه التنمية، وتوصي بأن يقوم مجلس التنمية الصناعية بالنظر في هذا الاقتراح في دورته المقبلة وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين :
- ٣ - تكرر طلبها إلى الأمين العام بلجنة التنسيق الإدارية أن يقدم التقريرين المشار إليها في الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٩٦/٤٥ في الوقت المناسب الذي يتيح نظر الجمعية العامة فيما في دورتها السابعة والأربعين :
- ٤ - تقدر أن تنظر في البند المعنون "التعاون في ميدان التنمية الصناعية وتنوع وتحديث الأنشطة الإنتاجية في البلدان النامية" مرة كل ستين اعتباراً من الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة.

المجلس العام ٧٦

١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١

١٤٧/٤٦ - تقديم المساعدة لتحقيق الانتعاش في ليبيريا وتعميرها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٤٥/٢٣٢ المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠،

وإذ تشير أيضاً إلى بيان مجلس الأمن المؤرخ في ٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٩١ بشأن الحالة في ليبيريا، الذي رحب فيه المجلس، في جلسة أمور، بالمبادرة الإقليمية للاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا ودعا إلى تقديم الدعم الدولي للجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للصراع هناك،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الطارئة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في ليبيريا^(٥).

وإذ تلاحظ أنه بالرغم من الجهود المبذولة لتقديم المساعدة للأجيال الليبيريين، فإن الحالة المتعلقة بالمشددين والعائددين لازالت مُقلقة،

واستطلاع الجوانب التكنولوجية في عمليات إعادة التحويل الصناعي التي قد تكون لها ضرورة اقتصادية خلال عملية التكامل،

١ - تنهى بما لعمليات التكامل فيما بين البلدان النامية من أهمية جوهرية بالنسبة إلى المجتمع الدولي عامه، وبوجه خاص بالنسبة إلى تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية؛

٢ - تقرر أنه ينبغي، في سياق التقييم القائم للخطوة المتوسطة الأجل ١٩٩٢ - ١٩٩٧ الذي سيجري في عام ١٩٩٢، إيلاء اهتمام خاص للأنشطة التي تشجع التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بين البلدان النامية، وتوصي بإدراج هذه الأنشطة كبرامج فرعية مستقلة في إطار إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية التابعة للأمانة العامة، ومؤخر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية، حسب الاقتضاء، في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، مع مراعاة ضرورة التنسيق وتجنب الازدواج:

٣ - تطلب إلى اللجان الإقليمية أن تساهم، بالاشتراك مع مؤخر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في تحديد وإعداد وتنفيذ مشاريع خاصة بتيسير التكامل الاقتصادي، وأن تعرضها على المانحين الثنائيين والمصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية للنظر فيها؛

٤ - تدعى جميع الدول ومنظomas التكامل الاقتصادي الإقليمية إلى دعم هذه المبادرات:

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً بشأن التقدم المحرز في هذا القرار.

المجلس العام ٧٦

١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١

١٤٦/٤٦ - التعاون في ميدان التنمية الصناعية وتنوع وتحديث الأنشطة الإنتاجية في البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ١٩٦/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠، فضلاً عن القرارات الأخرى في مجال التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٦) ولاسيما الفقرتين ٢ و ٤ منه،

(٤) انظر : E/1991/L.30 : انظر أيضاً : ١٤١ A/46/455-E/1991/141 .

(٥) A/46/403 .

(٦) A/46/455-E/1991/141 .